مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

لماذا أضر الهجوم الإسرائيلي بالحوثيين أكثر من الضربات الأمريكية؟

ترجمات أبعاد

يوليو 2024

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

جيش الاحتلال الإسرائيلي: سنقيّم استراتيجية الهجوم والدفاع الجديدة مع اليمن في الأيام القادمة

اليمن: لماذا أضر الهجوم الإسرائيلي بالحوثيين أكثر من الضربات الأمريكية؟

مسار التصادم بين الحوثيين والإمارات في البحر الأحمر

التوترات السعودية الإماراتية تتصاعد بشأن اليمن

محللون: الغارات الإسرائيلية على اليمن ستشجع الحوثيين

التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل يختبر طموحات جماعة الحوثي في الشرق الأوسط

هل سنترك الإرهابيين ينتصرون؟

إسرائيل والإمارات تعدان لإيران والحوثيين في سقطرى - تحليل

ترجمات من شيبا إنتليجنس

السلام الهش: الصراع في اليمن في ظل خفض التصعيد الاقتصادي والتوترات السياسية

abaadstudies
www.abaadstudies.org

جيش الاحتلال الإسرائيلي: سنقيّم استراتيجية الهجوم والدفاع الجديدة مع اليمن في الأيام القادمة

THE JERUSALEM POST

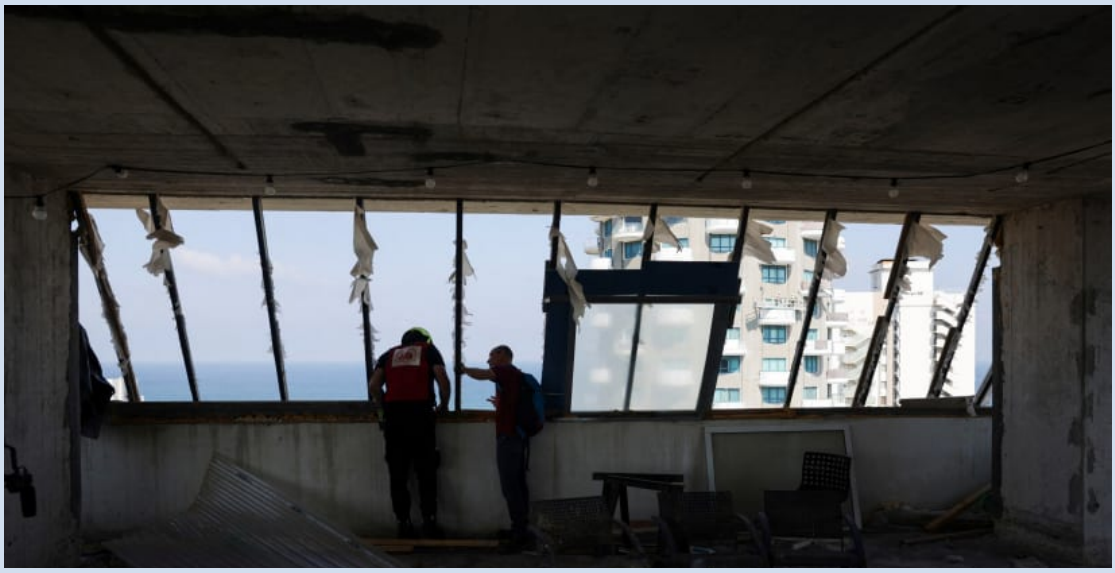

حذرت وكالة الاستخبارات الأمريكية من أن روسيا قد تشارك في تسليح المتمردين الحوثيين في اليمن بصواريخ مضادة للسفن ردا على دعم إدارة بايدن للهجمات الأوكرانية على الأراضي الروسية بأسلحة أمريكية، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال.

ووفقا للتقرير، يأتي هذا القلق في أعقاب رسالة سرية حذر فيها قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل إريك كوريلا وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن من أن العمليات العسكرية الأمريكية الحالية في المنطقة «فشلت» في ردع هجمات الحوثيين على الشحن في البحر الأحمر. وأوصى، وفقا لمسؤولين أمريكيين، باتخاذ نهج «أوسع».

وكتب كوريلا في رسالته أن الإدارة بأكملها يجب أن تحشد الجهود ضد الحوثيين: اقتصاديا ودبلوماسيا وعسكريا.

وقال مسؤول دفاعي: " وجد الكثيرون أن لهجة المذكرة صادمة بعض الشيء، حيث قال كوريلا إن «العسكريين الأمريكيين سيموتون إذا استمررنا على هذا النحو"

ويعمل البيت الأبيض على جهود دبلوماسية لمنع موسكو من نقل الأسلحة إلى اليمن باستخدام دولة ثالثة لإقناع الرئيس فلاديمير بوتين بعدم الانضمام إلى إيران في تزويد الحوثيين بالأسلحة. ووفقًا للصحيفة، فإن الجمع بين المعلومات الاستخباراتية حول احتمال قيام موسكو بتقديم دعم عسكري لليمن والتحذيرات من كوريللا أثار تساؤلًا حول ما إذا كان البيت الأبيض يبذل ما يكفي لوقف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وأماكن أخرى

ووفقا لمصدر في الإدارة الأمريكية، فقد طلب من القيادة المركزية الأمريكية بالفعل إعداد «قائمة واسعة من الأهداف المحتملة»، بما في ذلك إرهابيون محددون، لشن ضربات محتملة عليهم. ومع ذلك، قال بعض المسؤولين الأمريكيين إنه كان من الممكن ضرب الحوثيين بشكل أكبر - وحماية السفن التي يهاجمونها يوميا تقريبا بشكل أفضل. ووفقا للمصادر التي استشهدت بها صحيفة وول ستريت جورنال، كان من الممكن، على سبيل المثال، ضرب أهداف أخرى بما في ذلك منشآت تخزين الأسلحة الكبيرة، أو قادة الحوثيين، أو أهداف يكون فيها احتمال وقوع الخسائر البشرية أعلى

وأذن البيت الأبيض للجيش الأمريكي بمهاجمة أهداف الحوثيين - الصواريخ والطائرات بدون طيار - قبل إطلاقها، واتخذ «خطوات محدودة» أخرى، بما في ذلك سبع عمليات عسكرية مخطط لها، وفقا للتقرير. وقد دافع مصدر أمني آخر في الولايات المتحدة عن هذه السياسة، وادعى أن الولايات المتحدة وحلفاءها دمروا «الكثير من من قدرات الحوثيين»، بما

في ذلك مئات الصواريخ والقاذفات، ومئات الطائرات الهجومية المسيرة، والعشرات من مرافق تخزين الأسلحة والمعدات والعديد من مرافق القيادة والسيطرة وأنظمة الدفاع الجوي والرادارات والمروحيات.

ومع ذلك، قال مسؤولو القيادة المركزية الأمريكية إن قواتهم لا تستطيع منع الحوثيين من ضرب السفن في البحر الأحمر أو مضيق باب المندب، لأنهم لم يحصلوا على موافقة لشن هجمات واسعة النطاق. وقال مسؤول أمريكي «إذا طلبت من الجيش إعادة تأسيس حرية الملاحة ثم طلبت منهم أن يكونوا دفاعيين فقط، فلن ينجح ذلك». «الأمر كله يتعلق بحماية السفن دون التأثير على السبب الجذري.»

وتزايدت المخاوف بشأن نقل صواريخ روسية إلى الحوثيين الشهر الماضي عندما حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن موسكو قد تزود أعداء الولايات المتحدة بالأسلحة بسبب سياسة البيت الأبيض فيما يتعلق بأوكرانيا. وقال بوتين للصحفيين في المنتدى الاقتصادي الدولي في سانت بطرسبرغ، روسيا: "يمكن أن يكون الرد غير متماثل، وسنفكر في ذلك".

ولم يتم نقل الصواريخ منذ ذلك الحين، ولكن وفقا لمصادر أمريكية، شوهد بالفعل ممثلون عن الحوثيين في روسيا. وفي الوقت نفسه، يمكن نقل الصواريخ، وفقا للتقرير، عبر طرق التهريب الإيرانية

https//:www.jpost.com/breaking-news/article811035-

اليمن: لماذا أضر الهجوم الإسرائيلي بالحوثيين أكثر من الضربات الأمريكية؟

ISPI
ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES

استهدفت الضربات الجوية الإسرائيلية غير المسبوقة ميناء الحديدة في اليمن، ردًا على هجوم الطائرة المسيرة ضد تل أبيب، وفي نفس الوقت فرصًا سياسية وأضرارًا اقتصادية للحوثيين. ومع ذلك، إذا نفذت إسرائيل سلسلة من الضربات ضد المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، باستخدام نفس التكتيكات التي تم استخدامها في الحديدة، فمن المرجح أن تفوق الخسائر الاقتصادية الطويلة الأمد للحوثيين أي مكاسب سياسية فورية

التداعيات السياسية

ستؤدي الغارة الجوية الإسرائيلية على ميناء الحديدة إلى زيادة تحفيز الحوثيين، كما حدث بالفعل مع الغارات الأمريكية البريطانية على المواقع العسكرية للحوثيين منذ يناير 2024. ولأول مرة، استهدفت إسرائيل مباشرة الحركة المسلحة المولودة في صعدة: وبالنسبة لجماعة شعارها «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل»، فإن مثل هذا الحدث له معنى سياسي ورمزي كبير. سيحاول الحوثيون الاستفادة سياسيا من الغارة الجوية الإسرائيلية قدر الإمكان. سيشددون على الخطابات القومية والمناهضة للإمبريالية ضد «العدوان» الخارجي للدفع بعملية التعبئة الشعبية والتجنيد، وتعزيز الدور الإقليمي الرئيسي الذي اكتسبوه منذ بدء هجمات البحر الأحمر ضد الشحن في أواخر عام 2023.

التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية

ومع ذلك، فإن الآثار الاقتصادية والاستراتيجية للغارة الإسرائيلية في الحديدة لن تكون سهلة بالنسبة للحوثيين. تبدو هذه الغارة الجوية مختلفة تماما عن الضربات الأمريكية السابقة: استهدفت إسرائيل البنية التحتية للميناء الرئيسي للحوثيين لإلحاق أضرار اقتصادية كبيرة بالحركة المسلحة. وبينما اعتادت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على ضرب المواقع العسكرية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن (مثل مرافق تخزين الأسلحة ومواقع الرادار وقاذفات الصواريخ ومواقع القيادة والسيطرة)، بحجة حماية «التدفق الحر للتجارة»، قصفت إسرائيل منشأة بنية تحتية ذات استخدام مزدوج، حيث تخدم أيضا أغراضا مدنية

يستورد اليمن 90٪ من احتياجاته الغذائية، حيث تدخل المساعدات الإنسانية بشكل رئيسي من خلال ميناء الحديدة. وهذا هو السبب الرئيسي لتجنب الولايات المتحدة الضربات الجوية ضد الميناء حتى الآن، على الرغم من استخدام الحوثيين للمنطقة وأحيائها وجزرها أيضًا كمحور لتنفيذ الهجمات البحرية والجوية. وتشير التقييمات الأولية إلى أن إسرائيل دمرت خمس رافعات ومحطة توليد الكهرباء وعددًا من ناقلات تخزين النفط، مما أدى إلى خفض سعة تخزين الوقود في الميناء من 150000 إلى 50000. طن

قضية الأسلحة الإيرانية

بعد الغارة الجوية، أعلنت إسرائيل أن ميناء الحديدة هو نقطة الدخول التي تستخدمها إيران لتهريب الأسلحة إلى الحوثيين، وبالتالي تبنت هذه الحجة لتبرير اختيارها. ومع ذلك، فإن الحديدة وما حولها ليسا حاسمين عندما يتعلق الأمر بتسليم الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين: وفقا لتقرير عام 2024 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «هناك القليل من الأدلة على تهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر إلى الحوثيين بين عامي 2015 و2022»

ومنذ عام 2015، فرض التحالف الذي تقوده السعودية حصارا على اليمن، يشمل حصارا بحريا على الساحل الغربي الذي يسيطر عليه الحوثيون، على الرغم من تعليق القيود المفروضة على البضائع المستوردة عبر موانئ البحر الأحمر منذ عام 2023 بسبب الهدنة في اليمن (2022). علاوة على ذلك، فإن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) التي أنشئت في عام 2016 بناء على طلب الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، مكلفة بالتحقق من أن السفن التجارية التي تصل إلى الحديدة لا تحمل أسلحة وذخائر. ويتوافق هذا مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 (2015) الذي وافق على حظر الأسلحة على قيادة الحوثيين (ثم امتد ليشمل الجماعة بأكملها في عام 2022). ومنذ الاتفاق على الهدنة الوطنية، تواصل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش عمليات التفتيش ولكن يتعين عليها التعامل مع المزيد من السفن، بما في ذلك الحاويات

تفسر هذه العوامل لماذا من غير المحتمل أن يكون ميناء الحديدة هو الباب الرئيسي لدخول الأسلحة الإيرانية إلى اليمن. ووفقا للتقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن 2021، هناك طريقان رئيسيان لنقل الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين في اليمن. الأولى، وهي التي تستخدم أساسا لتهريب مكونات الصواريخ والطائرات المسيرة عبر المراكب الشراعية، هي الحدود البرية التي يسهل اختراقها بين عمان واليمن، أو مباشرة الموانئ اليمنية في المهرة (بالقرب من الحدود العمانية) وحضرموت في بحر العرب. أما الطريق الثاني، الذي يستخدم أساسا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فينطوي على إعادة الشحن في البحر قبالة سواحل الصومال إلى الموانئ اليمنية في بحر العرب

لماذا الحديدة؟ إضعاف الأصول الاستراتيجية والاقتصادية للحوثيين

لذلك، فإن ضرب ميناء الحديدة يعني أولا وقبل كل شيء محاولة إضعاف الأصول الاستراتيجية والاقتصادية للحوثيين، من أجل إضعاف القدرات الهجومية وشريان الحياة المالي للحركة المسلحة، حيث تساهم إيرادات الموانئ بشكل كبير في تمويل المجهود الحربي للحوثيين و»حكومتهم»

وقع الحوثيون اتفاق ستوكهولم بوساطة الأمم المتحدة في عام 2018، والذي منع هجوما بريا بقيادة الإمارات لاستعادة المدينة الساحلية. وقد صمد وقف إطلاق النار في الحديدة والموانئ المجاورة، رأس عيسى والصليف، إلى حد كبير حتى الآن. ومع ذلك، لم يقم الحوثيون أبدا بإعادة الانتشار من المدينة التي ما زالوا يسيطرون عليها ولم يتخلوا عن دخل الموانئ، حيث تشكل إيرادات ميناء الحديدة أكثر من 40٪ من دخل الجمارك اليمنية.

علاوة على ذلك، أدى تخفيف الحظر السعودي على الوقود المفروض على الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون بسبب هدنة عام 2022 إلى زيادة دخل ميناء الحديدة، حيث يتلقى الحوثيون الآن «إيرادات جمركية كبيرة» من قطاع الوقود. كما يقوم الحوثيون بتحويل البضائع المستوردة عبر ميناء عدن، التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي المنافس (جزء من المؤسسات المعترف بها دوليا)، إلى الحديدة، لزيادة خفض الموارد المالية للحكومة. وعلى وجه التحديد، حذرت الحركة المسلحة التجار من أنه لن يسمح لأي بضائع يتم شحنها عبر ميناء عدن بدخول الشمال الغربي الذي يسيطر عليه الحوثيون. ووفقا للأمم المتحدة، حصل الحوثيون على حوالي 4 ملايين دولار من الخدمات البحرية في النصف الأول من عام 2023، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ

ولهذه الأسباب، فإن ضرب ميناء الحديدة يجب أن يتعامل بشكل أساسي مع الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية. ويضيف ديناميكية جديدة وقوية إلى السيناريو اليمني، مما يضر بجوهر مصالح الحوثيين أكثر من الهجمات الأمريكية السابقة

https//:www.ispionline.it/en/publication/yemen-why-israels-attack-hurt-the-houthis-more-than-u-s-strikes181724-

مسار التصادم بين الحوثيين والإمارات في البحر الأحمر

إليونورا أرديماني

أقدم الحوثيون مؤخّرًا على خطوات سياسية وعسكرية من شأنها أن تضعهم على مسار تصادمي مع الإمارات العربية المتحدة في منطقة البحر الأحمر عمومًا.

بداية، ما زالت هجمات الحوثيين على السفن، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعد اندلاع الحرب في غزة، مستمرة على قدم وساق، حيث تُوجِّه الجماعة ضرباتِها نحو أهداف تمتد من جنوب البحر الأحمر وصولا إلى بحر العرب، بالقرب من بلدة «نشطون» بمحاذاة الحدود العُمانية، وجزيرة سقطرى. وقد أثّرت الهجمات على حجم الحركة التجارية عبر موانئ البحر الأحمر، التي تُدير بعضها شركة التجارة والخدمات اللوجستية «موانئ دبي العالمية» التي يقع مقرها في دبي. وفي حال استمرت الأزمة على المدى الطويل، قد تنسحب تداعياتها السلبية على المشاريع الاقتصادية ومشاريع البنى التحتية على طول ساحل جنوب البحر الأحمر، ما يحد من المشاريع التنمويّة في هذه المنطقة التي تحظى فيها دولة الإمارات باستثمارات هامَّة ونفوذ جيوسياسي كبير.

ثانيًا، أدّت «الجبهة البحرية» التي فتحتها الجماعة اليمنية المسلّحة المدعومة من إيران تضامنًا مع غزة إلى إبطاء المحادثات الدبلوماسية بين السعودية والحوثيّين للتوصُّل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن، ما يساهم في تدهور الوضع الاقتصادي في البلد. ويؤثّر ذلك بشكل غير مباشر على القوّات المدعومة من الإمارات في اليمن، التي دخلت في مأزق سياسي، حيث يتعيّن على «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، الذي يُعَد رسميًا جزءًا من الحكومة المعترف بها دوليًا، أن يواجه الظروف الاقتصادية السيّئة في المناطق الخاضعة لسيطرته. وفي هذا الإطار، اندلعت مؤخّراموجة جديدة من الاحتجاجات الشعبية في عدن نتيجة انقطاع الكهرباء ونقص الخدمات الاجتماعية.

ثالثًا، كشفت الاستخبارات الأمريكية أن جماعة الحوثيين وحركة «الشباب» التابعة لتنظيم «القاعدة» في الصومال يعملان على توطيد العلاقات بينهما، مع احتمال قيام الحوثيّين بتزويد الحركة بالأسلحة. من شأن هذا السيناريو، الذي ألمحت إليه الأمم المتحدة سابقا، أن يُعزز التعاون بين الطرفَيْن اللذين يعاديان الإمارات، واللذين نجحا في استهداف الإمارات وجيشها في الخارج، وإن بأساليب مختلفة.

الهجمات البحرية المتواصلة تُشكِّل تحدّيًا للمصالح الإماراتية في البحر الأحمر

لدى دولة الإمارات عدد من الاستثمارات المهمّة على طول ساحل البحر الأحمر، ولا سيما في مجال إدارة الموانئ. وبحسب البنك الدولي، تضرّرتمعظم موانئ البحر الأحمر جرّاء هجمات الحوثيّين على السفن، وتراجعَت حركة المرور بنحو النصف مقارنة بالمستويات التي كانت قد سجّلتها قبل الأزمة. تُدير شركة "موانئ دبي العالمية" عدة موانئ في منطقة البحر الأحمر عمومًا، وبينها ميناء جدّة في المملكة العربية السعودية، حيث استثمرت مؤخّرًا في بناء مرفق لوجستي. ومنذ اندلاع أزمة البحر الأحمر، سجل ميناء جدّة انخفاضًا بنسبة تُناهز 70٪ في قدرته الاستيعابيّة، وتضرّرت حركة الشحن الإقليمية بشكل خاص، وهي مشكلة طالت أيضا ميناء العين السخنة الذي تُديره شركة "موانئ دبي العالمية" في مصر. في عام 2023، حصلت "مجموعة موانئ أبو ظبي" على امتيازات وأبرمت اتّفاقات بشأن موانئ أخرى في المنطقة. ولكن إعادة توجيه حركة الملاحة البحرية بسبب أزمة البحر الأحمر لم تكن بالأمر السيّئ تمامًا بالنسبة إلى الإمارات؛ إذ تلجأ شركات الشحن بشكل متزايد إلى نقل الشحنات عن طريق الممرات البرية من دبي إلى جدّة، وبدرجة أقل من دبي إلى حيفا.

على الرغم من ذلك، تجد الإمارات نفسها في وضع صعب؛ فلدى الإماراتيين مصالح اقتصادية وتجارية وعسكرية كثيرة في منطقة البحر الأحمر، ولا شك في أن انعدام الأمن البحري المستمر يؤثّر على استراتيجيتهم على المدى البعيد. وينطبق الأمر نفسه على المملكة العربية السعودية، غير أن الإماراتيّين يعتمدون الآن على السعودية للتعامل مع الحوثيين، وذلك لأن الرياض تُجري محادثات مباشرة معهم. ويعني ذلك أن أبو ظبي تُحاول بطريقة غير مباشرة أن تعالِج مشكلة لها تداعيات مباشرة على استراتيجيتها الوطنية، أو على الأقل تسعى إلى ضبطها والحد منها. حتى الآن، وعلى الرغم من مرور عدّة أشهر من الضربات الجوّية الأمريكية وعمليتَيْن بحريتَيْن دوليتيْن، هما عملية "حارس الرخاء" بقيادة الولايات المتّحدة وعملية "أسبيدس" الأوروبية، لم يوقف الحوثيون هجماتهم على السفن. في الواقع، تؤدي هذه الاستراتيجية إلى زيادة الأهمية الإقليمية للحركة المسلّحة وتعزيز موقعها التفاوضي، ولا سيما مع السعودية. لهذا السبب، من غير المرجَّح أن يؤدّي وقف إطلاق النار في غزّة إلى تحقيق استقرار موثوق في منطقة البحر الأحمر، إذ قد يستأنف الحوثيون لاحقًا هجماتهم ضد السفن دعمًا لأهدافهم السياسية على المدى القصير، وهو سيناريو لا يمكن استبعاده ما دامت المحادثات الدبلوماسية لم تؤت ثمارها.

القوّات المدعومة من الإمارات في اليمن تُواجِه التداعيات الاقتصادية لحرب الحوثيّين

مع استمرار هجمات البحر الأحمر، تجد المؤسّسات اليمنية المُعترَف بها دوليًّا، ومن ضمنها القوات المدعومة من الإمارات، نفسَها في مأزق سياسي. في الواقع، لم تُدع تلك المؤسّسات حتّى الآن للانضمام إلى المحادثات بين السعودية والحوثيين، واضطرّت إلى انتظار حدوث تقدم دبلوماسي –ولا سيّما في حالة الانفصاليين الجنوبيين- قبل تحديد الخطوات المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على المؤسّسات اليمنية المُعترَف بها دوليًا أن تتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للهجمات البحرية التي يشنّها الحوثيون، وقد تضرّرت بشكل خاص المناطق التي تسيطر عليها القوات المدعومة من الإمارات، مثل عدن.

قبل اندلاع حرب 2015، كانت الإيرادات النفطية، على الرغم من تراجعها، تشكل 75٪ من ميزانية الحكومة في اليمن. لكن هجمات الحوثيّين بالمُسيرات على محطّات تصدير النفط -الدّة في حضرموت ورضوم في شبوة- في أواخر عام 2022 أوقفت التصدير، ما أسفر عن خسائرتجاوزت مليارَي دولار من الإيرادات وفقًا لرئيس الوزراء أحمد عوض بن مبارك. ومنذ أواخر عام 2023، ترافق ذلك أيضًا مع انخفاض ملحوظ في حركة المرور عبر ميناء عدن، وميناء المكلا بدرجة أقل، بسبب هجمات الحوثيّين، ما أفضى إلى مزيد من التراجع في إيرادات الحكومة.

منذ أيّار/مايو 2024، عادت الاحتجاجات الشعبية إلى شوارع عدن، المدينة الرئيسية التي يديرها المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، وذلك نتيجة تدهور الخدمات الاجتماعية، والتأخُّر في تسديد رواتب القطاع العام، واستفحال أزمة انقطاع الكهرباء. وازدادت التظاهرات في الشوارع واتّسعت رقعتها مقارنة بالسنوات السابقة جراء تأثيرات أزمة البحر الأحمر، ما دفع السلطات اليمنية إلى نشر القوى الأمنية والمركبات المدرعة في عدن. وفي المناطق التي تسيطر عليها القوّات المُناهِضة للحوثيّين، لم تعُد السلطات قادرة على دفع رواتب موظّفي القطاع العام، أو تغطية كلفة الوقود المستورد في أحيان كثيرة، وهو أمر ضروري نظرًا لمحدودية القدرة على التكرير محليًّا.

هل تتّجه الأمور نحو تعزيز التعاون بين الحوثيّين وحركة "الشباب"؟

بالإضافة إلى ذلك، يبدو الآن أن الحوثيين يعملون على تعزيز تعاونهم مع حركة "الشباب" أيضًا. ففي حزيران/يونيو 2024، أشارت الاستخبارات الأمريكية إلى أن الجماعتَيْن تباحثتا بشأن صفقة يقوم بموجبها المقاتلون اليمنيون بتوفير الأسلحة إلى الفرع التابع لتنظيم "القاعدة"، على الرغم من عدم وجود دليل مباشر يثبت حتّى هذه اللحظة حصول أي نقل فعلي للأسلحة. من شأن مثل هذه الصفقة أن تُزود الحوثيين بالأموال اللازمة لمواصلة حربهم في اليمن، ومن المرجَّح أن تساعدهم أيضًا في استهداف السفن التجارية في غرب المحيط الهندي. في المقابل، ستتمكن حركة "الشباب" من تعزيز قدراتها الهجومية من خلال الحصول على أسلحة أكثر تطورًا. وسبق أن ذكر تقرير صادر عن "المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المُنظمة" (GITOC) في عام 2021 مسألة تبادل الأسلحة بين اليمن والصومال، حيث جاءت بعض أسلحة حركة "الشباب" مباشرة من شحنات أرسلتها إيران إلى الحوثيّين في اليمن. وفي عام 2023، ورد في التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتّحدة المعني باليمن "أن هناك شبكة تهريب مُنسَّقة بشكل وثيق تعمل بين اليمن والصومال، وتتلقّى أسلحة من مصدر مشترك"، أي إيران.

العداء لدولة الإمارات يزداد بين الجماعات العنيفة في البحر الأحمر والقرن الإفريقي

يتلاّى الحوثيون وحركة "الشباب" أسلحة من إيران، وهُما يتشاركان المشاعر المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات. ولا يقتصر الأمر على تزايد النزاعات والإرهاب في البحر الأحمر والقرن الإفريقي (بما في ذلك السودان واليمن والصومال)، علمًا أن هاتَيْن المنطقتَيْن أساسيّتان للاستراتيجية الإماراتية، بل إن السخط حيال نشاط الإمارات هناك قد ازداد بين الجهات المسلّحة العاملة في المنطقة. يُعزى ذلك أساسًا إلى النفوذ العسكري الإماراتي الراسخ في اليمن والدعم التدريبي للجيش الصومالي والقوى الأمنية المحلّية في صوماليلاند وبونتلاند.

سحبت الإمارات قوّاتها من اليمن في عام 2019، ولكن، في مطلع عام 2022، شن الحوثيون هجمات ضد الإمارات أربع مرّات، واختطفوا سفينة الشحن الإماراتية "روابي" في البحر الأحمر. وفي عام 2023، وقعت الإمارات اتفاقًا أمنيًّا مع الصومال "للقضاء على حركة الشباب" واستئصالها من البلد، وتوفير التدريب العسكري للجيش. وفي حزيران/يونيو 2023، نفّذت الإمارات أوّل عملية عسكرية لها ضد الجهاديّين. ثم وصفت حركة "الشباب" الإمارات بأنها "عدو" لدعمها الحكومة الصومالية في الحرب ضد الإرهاب. وفي شباط/فبراير 2024، قُتِل ثلاثة جنود إماراتيين على يد إرهابي تسلل إلى منشأة عسكريّة تُديرها الإمارات في مقديشو. وفي اليمن، استهدف تنظيم "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية –التابع لشبكة "القاعدة" الإرهابية التي تنتمي إليها حركة "الشباب"– القوّات اليمنية المدعومة من الإمارات بشكل متكرر في المحافظات الجنوبية.

مسارٌ تصادمي؟

كلّما طاَت أزمة البحر الأحمر، ازدادت التحدّيات التي ستواجهها الاستراتيجية الاقتصادية والجيوسياسية لدولة الإمارات في المنطقة جرّاء تداعيات هجمات الحوثيين. فالهجمات قد تحد من طموحات دولة الإمارات في مجاَي التجارة والبنى التحتية، لا بل قد تُقوِّض أيضًا نفوذها الجيوسياسي في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون الجنوبيون في اليمن، والتي تشهد استياء شعبيًا متزايدًا. ومع استمرار حالة عدم الاستقرار، قد يؤدّي التعاون المحتمَل بين الجماعات العنيفة التي تتشاطر العداء للإمارات في البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الإفريقي إلى تعاون متزايد بينها قائم على المنفعة المتبادلة، وعلى الأهداف المشتركة في الأمدَيْن المتوسّط والبعيد. وبالنظر إلى هذا السياق المعقّد، يبدو حتى الآن أن الإمارات تنتظر الخطوات المقبلة التي ستتّخذها المملكة العربية السعودية للتوصّل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن للحد من تداعيات أزمة البحر الأحمر بمختلف أبعادها.

إليونورا أرديماني باحثة مُشارِكة أولى في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، ومساعدة في الهيئة التعليمية في الجامعة الكاثوليكية في ميلانو، وأستاذة مُساعِدة في كلّية الدراسات العليا للاقتصاد والعلاقات الدولية (ASERI)

https//:www.mei.edu/publications/houthi-uae-collision-course-red-sea

التوترات السعودية الإماراتية تتصاعد بشأن اليمن

TRT WORLD

جورجيو كافيرو

على الرغم من أن التوترات بين السعودية والإمارات ليست في قلب السياسة الشرق أوسطية حاليًا، إلا أن الأهداف المتباينة بين الرياض وأبو ظبي في اليمن تمثل قضية خطيرة

لدى خبراء الشرق الأوسط مجموعة من الآراء حول طبيعة علاقة ولي العهد السعودي ورئيس الوزراء محمد بن سلمان مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد. يصر بعض المعلقين على أن الشقاق المزعوم بين هذين الزعيمين العربيين كبير جدًا لدرجة أن بلديهما سيتوقفان قريبًا عن كونهما حليفين، بينما يشير آخرون إلى اجتماع بين الزعيمين الشهر الماضي في شرق السعودية كدليل على عدم وجود توترات خطيرة

وربما يكمن الواقع مكان ما بين الاثنين.

وفي حين أنه من غير المرجح أن تنقطع العلاقات الإقليمية بين الدولتين - كما حدث مع قطر في عام 2017 - فإن الرياض وأبو ظبي لديهما أولويات ومواقف ومصالح مختلفة خلقت التعقيدات، من مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى بعض الصراعات في إفريقيا مثل الحرب الأهلية السودانية، حيث لا تتوافق المصالح السعودية والإماراتية، لذلك يوجد بشكل طبيعي بعض الاحتكاك في الشؤون الثنائية. هناك أيضًا منافسة اقتصادية متزايدة الخطورة بين دولتَي مجلس التعاون الخليجي حيث يسعى كلاهما إلى تحقيق خطط التنمية وتنويع الاقتصاد

العلاقات الودية

"بصفته الطرف الأقدم بين هذين الزعيمين، يتوقع محمد بن زايد أن يعامل باحترام، وهذا هو سبب ظهور الخلافات الدورية»، كما أوضح جوزيف أ كيشيشيان، زميل بارز في مركز الملك فيصل في الرياض، في مقابلة مع TRT World.

يعد محمد بن زايد زعيمًا إقليميًا يحب تحديد الاتجاهات وتأكيد تأثيره على الساحة الدولية. وقد أثارت الأسئلة، حول كيفية تطور علاقته مع محمد بن سلمان مع صعود الزعيم السعودي الشاب الواثق وقيامه باستعراض عضلاته كحاكم فعلي لأكبر نظام ملكي عربي خليجي، باستمرار نقاشات مثيرة للاهتمام وإن كانت تخمينية إلى حد ما

وقال عزيز الغشيان، زميل في مشروع الطائفية والوكلاء وإزالة الطائفية في جامعة لانكستر، لـ TRT World: "في تقديري، أفضل طريقة لوصف العلاقة بين الدولتين حاليًا هي أنها مزيج من الود والتوتّر والبراغماتية"

لا تشكل التوترات بين محمد بن سلمان ومحمد بن زايد «تنافسا مريرا»، وفقا لحسين إبيش، وهو باحث مقيم بارز في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. وبدلا من ذلك، وصفها بأنها جزء من «علاقة تنافسية محكومة ويمكن التحكم فيها» وهي أكثر صحة من «وهم الهيمنة والتبعية» الذي دفعته المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في فترة ما بعد عام 2011 عندما كانت تداعيات اضطرابات الربيع العربي والصراعات المسلحة تغذي عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم العربي

وأضاف إبيش: «لكن تكمن علاقة تنافسية لم يتم حلها تعكس واقع القوة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية في الخليج».

في عام 2021، بدأت السلطات في الرياض تطلب من الشركات الأجنبية التي لها وجود في المملكة العربية السعودية إنشاء مقارها الرئيسية في المملكة بحلول عام 2024. وعلى الرغم من أن القيادة في المملكة العربية السعودية أشارت إلى أن هذا كان جزءا من استراتيجية تهدف إلى تأمين التزام حقيقي طويل الأجل بتنمية البلاد، إلا أنه يشكل تحديا لموقف الإمارات العربية المتحدة كدولة في مجلس التعاون الخليجي حيث أسست الشركات الأجنبية العاملة في الخليج مقرات لها

اليمن، مصدر الخلاف

من حيث الهيكل الأمني لشبه الجزيرة العربية، يعد اليمن أكبر مصدر للخلاف بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

ابتداء من آذار/مارس 2015، قادت الرياض وأبو ظبي معا تحالفا عسكريا عربيا يهدف إلى هزيمة الحوثيين في 2014/2015. ولكن بعد عدة سنوات من تلك الحملة، أدركت القيادة الإماراتية مدى كارثيتها وغيرت مسارها

وفي عام 2019، سحبت الإمارات رسميا قواتها من اليمن وبدأت في التركيز على التأثير على المشهد في جنوب اليمن من خلال جهات فاعلة غير حكومية بديلة. وقد استلزم ذلك دعم الإمارات لجماعات يمنية مختلفة مثل المجلس الانتقالي الجنوبي بينما تركت المملكة العربية السعودية لمحاربة الحوثيين في شمال اليمن

وقال إبيش: "الحقيقة هي أن الإمارات والسعودية دخلتا اليمن في المقام الأول بأجندات مختلفة، وسعتا إلى حروب مختلفة ولكن متداخلة وأطرًا أيديولوجية متباينة. ومع مرور الوقت، أصبح ذلك أكثر وضوحًا مما كان عليه في البداية، ولا يزال موجودًا الآن"

ليس هناك من ينكر أن تضارب المصالح هذا بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تجاه اليمن قد خلق ديناميكيات على الأرض تخدم مصالح الحوثيين، وبالتالي مصالح إيران. مثل عدم التوافق بين الرياض وأبو ظبي عاملا كبيرا ساهم في ضعف وعدم فعالية مجلس القيادة الرئاسي، وهو الهيئة التي تقود الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الحوثيين

يعارض المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ترعاه الإمارات القوات المدعومة من السعودية في اليمن والتي تؤمن بالوحدة بين الشمال والجنوب. وكما أوضح كشيشيان، فإن دعم أبو ظبي للمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يدعو إلى إعادة تأسيس دولة جنوب اليمن المستقلة التي كانت موجودة سابقا من 90-1967، أدى إلى «اختلافات خطيرة» بين السياسات الخارجية السعودية والإماراتية تجاه اليمن، مما أدى إلى «الأزمة المستمر في هذا البلد التعيس»

ويوضح كيشيشيان أن الشريكين في مجلس التعاون الخليجي يدعمان جماعات يمنية مختلفة تعمل على إدامة التشرذم الحالي للبلاد. إضافة إلى ذلك، لا يبدو أن الرياض وأبو ظبي مستعدتان لوضع خلافاتهما جانبا ودعم قيادة واحدة يمكنها هزيمة الحوثيين، والحفاظ على وحدة اليمن، والاستثمار في إعادة إعماره

وقالت فينا علي خان، الباحثة في شؤون اليمن والخليج الفارسي، لـ World TRT: «لا تزال هناك شائعات بأن [الإمارات] تدفع للسيطرة على ميناء عدن عبر موانئ دبي العالمية. والأهم من ذلك، لا تزال الانقسامات الصارخة موجودة داخل قوات الكتلة المناهضة للحوثيين، في ظل تزايد العداوات بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات العمالقة، التي يفترض ظاهريا أن تكون في نفس الصف. وبصراحة، لا تزال الأجندات السعودية الإماراتية المتضاربة في اليمن تساهم في تفتيت مجلس القيادة الرئاسي»

ومع ذلك، تمكنت الرياض وأبو ظبي حتى الآن من منع مصالحهما المتضاربة في اليمن من تأجيج بعض الأزمات الشاملة في الشؤون الثنائية، حتى لو أمضى بعض المعلقين سنوات في الإشارة إلى تدهور التحالف السعودي الإماراتي

وبدلا من ذلك، «أثبتوا براعتهم في تجزئة خصوماتهم، لا سيما عندما يصل الوضع مع القوات المتحالفة معهم على الأرض إلى نقطة الغليان»، وفقًا لـ علي خان

حصص سعودية في جنوب اليمن

تعتبر القيادة السعودية العودة الفعلية أو القانونية إلى تقسيم اليمن كارثية. وهناك أسباب مختلفة لذلك، بما في ذلك عدم اعتقاد الرياض بأنها تستطيع الحصول على نفوذ كافٍ في دولة جنوبية مستقلة قد تظهر في المستقبل. ومع ذلك، قد يجد صناع السياسة في الرياض أنفسهم في وضع يجب عليهم فيه الاستفادة القصوى من الانفصال في جنوب اليمن

وقال إبيش: "أعتقد أن [المسؤولين السعوديين] سيتعين عليهم فقط قبول الأمر الواقع، لكنهم لن يرحبوا به، فهو ليس في مصلحتهم، وإذا كان بإمكانهم فعل أي شيء لضمان عدم حدوث ذلك، فسيقومون بذلك"

ويتفق خبراء آخرون مع ذلك، حيث قال كيشيشيان لـ TRT World: "على الرغم من طابعه الفرضي، فإن ظهور جنوب اليمن سيشكل تحديات خطيرة للرياض، والتي لن ترحب على الأرجح بأي قوات انفصالية في شبه الجزيرة العربية، وهو أمر لن ترغب دول مجلس التعاون الخليجي - على الأرجح - رؤيته أيضًا"

ولكن إذا حدث مثل هذا الانقسام لليمن، سواء كان رسميًا أو غير رسميًا، فمن المحتمل أن ترد الرياض بحذر لتجنب تفاقم التوترات أو تعقيدها دون داعٍ، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على المصالح الأمنية الجيوسياسية للمملكة العربية السعودية

وأضاف الغشيان: «أتوقع أن تقيم النخبة الحاكمة السعودية كيف يؤثر جنوب اليمن المستقل على الاستقرار على الحدود السعودية»

وتابع بالقول «بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أصبح من الواضح أنها مستعدة لأن تكون براغماتية في من تتعامل معه. ومع ذلك، لا أرى السعوديين سيقيمون ذلك ببساطة ويسمحون للمجلس الانتقالي الجنوبي بالحكم في الجنوب فقط. لذلك، إذا حدثت دولة في جنوب اليمن، فإن هذا سيعني أن كلا اليمنين سيتم إدارتهما ضمن مجال التنافس السعودي الإماراتي لسنوات قادمة»

الديناميات الإقليمية والصورة الأوسع

لطالما كانت المنافسة الشرسة ومستويات التوتر العالية بين دول مجلس التعاون الخليجي موجودة. ومع ذلك، على مر التاريخ، ذهبت هذه التوترات إلى أبعد من ذلك تحت السطح عند أوقات الأزمات في المنطقة. وهذا هو الحال اليوم في ظل حرب إسرائيل على غزة، التي توسعت إلى البحر الأحمر وربما ستؤدي إلى حرب شاملة في لبنان

وفي هذا السياق، من المرجح أن يقوم محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، باعتبارهما زعيمين براغماتيين، بتخفيف واحتواء التوترات بين بلديهما فيما يتعلق باليمن؛ وتهميشها، وابقاءها دون حل. وبعد وقف إطلاق النار المحتمل في غزة وزيادة السيطرة على العنف في البحر الأحمر وجنوب لبنان وشمال إسرائيل، سيكون من المهم مراقبة كيفية لعب التوترات بين الرياض وأبو ظبي بشأن مستقبل اليمن

https://www.trtworld.com/opinion/saudi-uae-tensions-simmer-over-yemen-18178029

محللون: الغارات الإسرائيلية على اليمن ستشجع الحوثيين

GMA NEWS ONLINE
YOUR NEWS AUTHORITY

يقول محللون إن الهجوم الإسرائيلي الأول على الحوثيين في اليمن، الذين تحدوا أشهرًا من الضربات الأمريكية والبريطانية، قد يقوي المتمردين فقط

وقال ماجد المذحجي، المؤسس المشارك لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، إن هجوم يوم السبت على مدينة الحديدة الساحلية، والذي يقول المتمردون إنه أسفر عن مقتل ستة أشخاص واندلاع حريق هائل، سيقدم للحوثيين «رأس مال سياسي»

وقال لوكالة فرانس برس «إنهم يضفون الشرعية على مزاعم الحوثيين بأنهم يشنون حربا مع إسرائيل»، الأمر الذي قد يوسع جاذبية المتمردين وسط غضب متزايد في اليمن بسبب حرب غزة.

ومنذ بداية الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر تشرين الأول، وضع الحوثيون أنفسهم كعضو رئيسي في شبكة حلفاء طهران الإقليمية التي تضم جماعات مسلحة في لبنان وسوريا والعراق

وقد شنوا ما يقرب من 90 هجوما على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن منذ نوفمبر / تشرين الثاني، ويوم الجمعة، اخترق هجوم الحوثيين بطائرة بدون طيار الدفاعات الجوية الإسرائيلية المعقدة، مما أسفر عن مقتل شخص واحد في تل أبيب، مما دفع إسرائيل إلى شن الغارات على الحديدة

وبعد ساعات من هجوم الحديدة، خرج مئات اليمنيين إلى شوارع العاصمة صنعاء التي يسيطر عليها المتمردون، وهم يهتفون «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل» - ويلوحون بالأعلام الفلسطينية

وقالت عفراء ناصر، الزميلة غير المقيمة في مركز واشنطن للدراسات العربية، إن «هذه الهجمات بمثابة أداة دعاية قوية للمتمردين، حيث يمكنهم حشد أنصارهم من خلال تصوير أنفسهم على أنهم مدافعون ضد عدوان خارجي جديد". وأضافت: "يمكن أن يجذب ذلك مجندين جدد ويعزز قاعدتهم"

الشهرة المتزايدة

لقد صمد المتمردون بالفعل أمام الضربات الأمريكية والبريطانية المتكررة، التي تهدف إلى ردع هجمات الحوثيين على الشحن، منذ يناير كانون الثاني

وقال غريغوري جونسن، المدير المساعد لمعهد الصراع المستقبلي في أكاديمية القوات الجوية الأمريكية، إن الحوثيين «لا يريدون شيئا أكثر من أن ينظر إليهم وهم يقاتلون التحالف ‹الأمريكي الصهيوني›»

وفي منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، قال الخبير في الشأن اليمني إن «هذا يساعدهم محليا، من خلال تشابك أهداف الحوثيين مع القضية الفلسطينية، التي تحظى بشعبية كبيرة في اليمن»

كما أنه «يسكت المعارضة المحلية ويحيد المنافسين المحليين»، على حد قوله.

وقالت إليزابيث كندال، الخبيرة في الشأن اليمني في جامعة كامبريدج، إن «عقدًا مضى من الحرب الأهلية الدولية في اليمن يثبت أن قيادة الحوثيين لا تتثنيها الضربات العسكرية"

وقالت لوكالة فرانس برس «سيزداد الحوثيون جرأة وسيستمتعون بوضعهم كمدافعين عن فلسطين».

نقص الوقود

ظل ميناء الحديدة، وهو نقطة دخول حيوية لواردات الوقود والمساعدات الدولية للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون في اليمن، على حاله إلى حد كبير خلال الحرب

وقال أندرياس كريج، المحلل العسكري والمحاضر الكبير في الدراسات الأمنية في كينجز كوليدج لندن، إن الضربة الإسرائيلية «لن تقوض سلسلة الإمداد الحوثية للأسلحة بشكل كبير"

وأضاف لوكالة فرانس برس أن «أجزاء الصواريخ يمكن توصيلها عبر طرق مختلفة ولا تتطلب مرافق ميناء ضخمة»، مضيفًا أن «إيران لديها سلاسل إمداد متنوعة للغاية وستجد طرقًا مختلفة» لتسليم مكونات الأسلحة التي يمكن تجميعها محليًا

ومع ذلك، لن يخرج الحوثيون دون أن يصابوا بأذى من الهجوم الإسرائيلي، الذي يمكن أن يعوق واردات الوقود المستقبلية وأثار بالفعل مخاوف من نقص وسط أزمة مالية حادة

وقال محمد الباشا، كبير محللي الشرق الأوسط في مجموعة نافانتي التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، إن الضربة، التي دمرت صهاريج التخزين، «ستؤدي إلى نقص حاد في الوقود في جميع أنحاء شمال اليمن، مما يؤثر على الخدمات الحيوية مثل مولدات الديزل للمستشفيات».

وقال لوكالة فرانس برس «بالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار التي لحقت بمحطة توليد الكهرباء في الحديدة، إلى جانب حرارة الصيف الحارقة، ستؤدي إلى تفاقم معاناة السكان المحليين بشكل كبير»، مضيفا أن إعادة الإعمار ستكون «مكلفة وصعبة على حد سواء»

وقال نيكولاس برومفيلد، الخبير في الشأن اليمني، إن الهجوم «سيكون له آثار إنسانية وخيمة على ملايين اليمنيين العاديين الذين يعيشون في اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون»

وقال على وسائل التواصل الاجتماعي إن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع «أسعار ليس فقط الوقود ولكن أي شيء تحمله الشاحنات».

https//:www.gmanetwork.com/news/topstories/world/914165/israel-s-yemen-strike-will-embolden-houthis-analysts/story/

التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل يختبر طموحات جماعة الحوثي في الشرق الأوسط

خالد يعقوب عويس، توماس هيلم، سنان محمود

The National

امتدت حرب غزة إلى اليمن في الأيام 48 الماضية بعد أن ضربت إسرائيل ميناء رئيسيا تحت سيطرة مسلحين حوثيين متحالفين مع إيران ردا على هجوم بطائرة بدون طيار على تل أبيب

وكانت الطائرة المسيرة التي قتلت رجلا بعد اختراق الدفاعات الجوية الإسرائيلية أول ضربة قاتلة على تل أبيب، القلب النابض للاقتصاد الإسرائيلي، منذ بداية الحرب في أكتوبر

كما أنها عززت الحوثيين كورقة رابحة بين حلفاء إيران الإقليميين من الميليشيات ولاعب قوة محتمل على المدى الطويل في الشرق الأوسط، حتى لو كانت إسرائيل على رأس حرب غزة، كما يقول المراقبون

وقال الباحث السياسي اليمني أحمد الشرجبي لصحيفة «ذا ناشيونال» إن «الحوثيين يريدون التصعيد»، مضيفا أن ذلك يمنح الجماعة «شرعيتها الإقليمية» المتصورة

وحذر الشرجبي من أنه إذا لم يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، فقد تتوسع أهداف الحوثيين لتشمل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلا عن المزيد من الهجمات على الشحن الدولي في البحر الأحمر

لكنه أضاف أن إسرائيل ستواصل الرد من خلال الغارات على مناطق الحوثيين، وخاصة البنية التحتية في اليمن.

وقال إحسان الشمري، رئيس مركز التفكير السياسي بالعراق، إن الفشل الواضح للإدارة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق لوقف الهجمات على الشحن البحري الأحمر من خلال تقديم حوافز للحوثيين كان عاملا رئيسيا وراء التصعيد الأخير

وقال إن الحوثيين يسعون إلى رفع توقعاتهم قبل أي تغيير محتمل للإدارة في واشنطن.

وقال إنه على الرغم من أن الهجوم على الحديدة كان استعراضا للقوة لحلفاء إيران، «فليس هناك شك في أننا نشهد مشهدا مختلفا الآن»

وقال الشمري: «لم يعد بإمكاننا الحديث فقط عن غزة أو جنوب لبنان، ولكن الآن يمكننا التحدث عن أربع جبهات: غزة وجنوب لبنان والحوثيين في اليمن والفصائل المسلحة العراقية».

وقع الهجوم على تل أبيب في الوقت الذي واصل فيه الحوثيون غاراتهم في البحر الأحمر التي عطلت التجارة العالمية، وخاصة حركة المرور عبر قناة السويس. ومع ذلك، أبقى الحوثيون قنوات مفتوحة مع المملكة العربية السعودية، التي تعتمد على البحر الأحمر لتصدير نسبة كبيرة من نفطها

سعت الرياض في السنوات الثلاث الماضية إلى تسوية تفاوضية مع الجماعة.

وعلى الرغم من أن السعودية حليف راسخ لواشنطن، إلا أنها لم تشارك في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في البحر الأحمر لحماية السفن من هجمات الحوثيين

وقال يوئيل غوزانسكي، الباحث البارز في مركز الأبحاث الإسرائيلي INSS، إن الغارة الإسرائيلية على الحديدة «تخبر الولايات المتحدة والتحالف الدولي في البحر الأحمر أن جهودهما الحالية لا تفعل ما يكفي»

وقال غوزانسكي إن الحوثيين أطلقوا أكثر من 220 صاروخا وطائرة بدون طيار على إسرائيل على مدى تسعة أشهر. ومع ذلك، ردت إسرائيل على «الأكسجين الاقتصادي» للحوثي بمهاجمة الحديدة، حيث «لا تزال النيران مشتعلة» بعد أكثر من يوم من الغارة

وقال غوزانسكي: «الآن يعرفون أن هناك ثمنا لما يفعلونه - ثمن باهظ»، متوقعا المزيد من التصعيد.

وأضاف «لا يمكنك التخطيط لمرة واحدة. أنت بحاجة إلى انتقام من الانتقام». «ربما تكون المرحلة التالية أقوى من الحديدة. وبقدر ما أخشى ذلك ولا أريد فتح جبهة أخرى، لكن لا يمكنك الهروب منها»

https//:www.thenationalnews.com/news/mena/2024/07/21/houthi-israel-escalation-tests-yemeni-groups-middle-east-ambitions/

هل سنترك الإرهابيين ينتصرون؟

The Maritime Executive

INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS

من هم الحوثيون، وكيف انتهى بهم الأمر ليكونوا بيادق لقوى عالمية؟

قصة خلفية

تأسست الحركة من قبل حسين الحوثي، وهو سياسي يمني من المنطقة الزيدية عارض الرئيس اليمني القوي الموالي للولايات المتحدة، علي عبد الله صالح. في عام 1990، كان شعار الحوثي على المساجد والمدارس في المنطقة الزيدية: «الله أكبر، الموت لأمريكا ؛ الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»

وفي عام 2004، قاد الحوثي تمردا ضد الرئيس صالح. وسرعان ما قتلت القوات الحكومية حسين الحوثي. بعد ذلك، تولى والد الحوثي، بدر الدين الحوثي، قيادة الحركة واستمر في القتال

أطلق الرئيس صالح عملية الأرض المحروقة ضد الحوثيين في عام 2010، ونشر 40000 جندي ومساعدين قبليين وقصف جوي مكثف. توفي بدر الدين الحوثي في ذلك العام - ومن المفارقات، أنه توفي ليس بسبب عملية الأرض المحروقة، ولكن بسبب الربو

وسريعا إلى الأمام: انتقلت قيادة الجماعة إلى أيدي عبد الملك الحوثي، شقيق حسين الحوثي، الذي يدير أعمال الجماعة حتى يومنا هذا. قُتل الرئيس صالح على يد الحوثيين. بدأ السعوديون ودول عربية أخرى في قصف ومهاجمة المعاقل التي يسيطر عليها الحوثيون، ومؤخرا، في ديسمبر 2023، بدأ الحوثيون مضايقاتهم العنيفة للشحن التجاري في البحر الأحمر

حتى الآن، ألحقوا أضرارا بعشرات السفن، وأغرقوا واحدة. كما يحتجزون 25 رهينة في ميناء الحديدة من طاقم جالاكسي ليدر المملوكة لبريطانيا. وأخيرا وليس آخرا، باستخدام صاروخ باليستي، قتل الحوثيون ثلاثة أفراد مدنيين من طاقم السفينة «ترو ثينت» المملوكة لليونان

التحالف غير المقدس

توزع إيران الأسلحة على الحوثيين، وكلاهما مسلمين شيعة. وفي حين ‘أن المملكة العربية السعودية، مثل العديد من حلفائها الإقليميين، مسلمين سنة. وبصرف النظر عن خط الصدع الطبيعي هذا، فإن إيران والحوثيين تجمعهما قواسم مشتركة في نظرتهما للعالم فيما يتعلق باليهود والغربيين، الذين وصفهم ضابط كبير في الحرس الثوري الإيراني ذات مرة بأنهم «منحلون» بينما افترض أن الأوروبيين سرعان ما «سينقرضون»

وبما أن المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن تتاخم أحد أهم ممرات الشحن في العالم، فقد كانت الحرب غير المتكافئة فعالة للغاية. كانت قناة السويس تولد 15 في المئة من دخل مصر «بالعملة الصعبة». الآن انخفض حجم التجارة في البحر الأحمر بنسبة 80 في المائة بشكل عام، وفقا لمعهد كيل للاقتصاد العالمي، حيث أفاد بريمرهافن وهامبورغ عن انخفاض بنسبة 25 في المائة في السفن الواردة

ولا شك أنه بعد سنوات من معاناة العقوبات، تسعد إيران بهذه الفوضى الاقتصادية، حيث أفاد المركز العربي في واشنطن العاصمة، وهو مركز أبحاث، أن «الاستراتيجية الانتقائية التي يستخدمها الحوثيون هي فرض عقوبات اقتصادية تشبه العقوبات الاقتصادية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرا لها وكذلك على مصر»

يتم توجيه معظم تجارة السويس الآن إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، لكن هذه الطريقة من شنغهاي إلى روتردام تستغرق 43 يومًا بدلاً من 33 يومًا عبر القناة. تبقى السفن في الطريق لفترة أطول ولا يمكن تحويلها بسرعة، لذلك هناك عدد أقل من الرحلات، وبالتالي، عدد أقل من الحاويات المتاحة لتلبية احتياجات الشاحنين، حيث تقول غرف التجارة البريطانية إن أسعار الشحن من وإلى الصين ارتفعت بنسبة 300٪

وقبل اندلاع الإرهاب الحوثي، كان التأمين على السفن لرحلة البحر الأحمر 0.05 في المئة من قيمتها. وفي منتصف ديسمبر 2023، ارتفع ذلك إلى 0.7 في المائة، وهو ارتفاع بنسبة 1,400 في المائة

لكن أميركا وحلفاءها الأوروبيين لن يسمحوا للإرهابيين بالفوز أبدا، أليس كذلك؟

رد الغرب

وتحقيقا لهذه الغاية، من المفترض أن تؤدي عمليتا نشر بحريتان إلى إعادة النظام إلى البحر الأحمر.

تقود عملية حارس الازدهار السفينة الحربية يو إس إس دوايت دي أيزنهاور، وهي حاملة طائرات، ويدعمها العديد من المدمرات وسفينتان حربيتان بريطانيتان وفرقاطة دانماركية واحدة.

وتقود المدمرة الإيطالية كايو دويليو، وهي السفينة الرائدة في عملية أسبيدس الأوروبية، فرقاطات من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا واليونان، بالإضافة إلى سفينة إمداد هولندية. وقد اعترضت هذه الجماعة العديد من الطائرات بدون طيار الحوثية، لكن المهمة دفاعية تماما، ولم يشن الأوروبيون هجوما مضادا

وبالنظر إلى أن طائرة شاهد بدون طيار والتي تكلف 20 ألف دولار، وأن صواريخ أستر الفرنسية المستخدمة لإسقاطها تكلف 4.3 مليون دولار لكل منها، يمكن لكل من الإيرانيين والحوثيين أن يكونوا سعداء بهذه النتيجة. ولا يهم الهدف السيئ عندما يكون الأوروبيون على استعداد لضرب أنفسهم في الوجه

ويقال في الشارع إنه منذ فبراير، ارتفعت تكلفة التأمين لكل رحلة في البحر الأحمر إلى واحد في المائة بالكامل من قيمة السفينة. هذا الارتفاع الإضافي بنسبة 42 في المائة في أقساط التأمين يعني أن رحلات قناة السويس لا تزال غير مجدية من الناحية المالية. وإذا كان التأمين البحري يعكس خطرا حقيقيا، فإن الرد العسكري الذي تنظمه القوى الغربية لا يعمل بشكل كافي

وقد كشف تحليل أجرته شركة Global Spire لاستشارات البيانات البحرية في فبراير أن العلامة العليا المستخدمة الآن في أنظمة المعلومات الآلية (AIS) للسفن التي تمر عبر البحر الأحمر هي «allchinesecrew»، تليها «allchinese» و «chineseownercrew». الفكرة وراء ذلك هي أن الحوثيين سوف يراجعون بيانات AIS قبل أن يقرروا ما إذا كانوا سيهاجمون السفينة

تم التصديق على هذه الفكرة في اتفاق مارس 2024 بين الحوثيين والصين وروسيا. لن يهاجم الحوثيون السفن الصينية والروسية مقابل التغطية ضد القرارات المناهضة للحوثيين في مجلس الأمن الدولي من بين اعتبارات أخرى لم يكشف عنها

وقد جادل لوكريتيوس، الشاعر الروماني، بأن «الطبيعة لا تسمح بأي شيء يولد دون موت شيء آخر».

ما يولد هنا هو الهيمنة على الشحن في البحر الأحمر من قبل «الانتهازيين الجدد « مثل الصين، الذين «يتقاضون أسعارا مربحة للتعويض عن المخاطر»، وفقا للمحللة مارتينا لي المقيمة في تايوان

وإذا كان هناك أي أرباح متبقية في البحر الأحمر، فإن الصين ستستولي عليها.

في يناير 2024، أطلقت شركة الصين يونايتد لاينز خدمة «البحر الأحمر السريع» بين الموانئ الصينية وجدة. كما بدأت شركة شيب ليجند المملوكة للصين ومقرها سنغافورة خدمات مماثلة.

ويقال إن الصين تشتري 90 في المائة من النفط الإيراني - مع تخصيص العائدات لتدريب الحوثيين وتمويلهم. كما ،أن روسيا هي أكبر مورد للنفط للصين منذ عام 2023.

من الفائز؟

على الرغم من أنه متوقع، إلا أنه قد يكون مفاجئا. وكذلك الحال مع روسيا والصين اللتين تعملان على قضية مشتركة مع إيران ووكلائها الإرهابيين. سيبقى البحر الأحمر خارج الحدود حتى تتمكن أوروبا والولايات المتحدة من معرفة كيفية الرد

https//:maritime-executive.com/magazine/are-we-letting-the-terrorists-win

إسرائيل والإمارات تعدان لإيران والحوثيين في سقطرى – تحليل

THE JERUSALEM POST

منذ بداية العملية في اليمن ضد حركة التمرد الحوثي في عام 2015، سعت الإمارات العربية المتحدة للسيطرة على أرخبيل سقطرى، الخاضع للسيادة اليمنية

وذكرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية التابعة لحزب الله، صباح الاثنين، أن هذا جزء من مشروع طويل الأمد ضمن تحالف قائم بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وخاصة في الخليج، تحت مظلة أمريكية

ويعد الأرخبيل، إلى جانب الجزر والموانئ الأخرى في اليمن، نقطة مركزية في هذا المشروع.

وقد أدى ذلك إلى تسريع وتيرة تطورها، مع بناء قاعدة عسكرية إسرائيلية في جزيرة عبد الكوري، ثاني أكبر قاعدة في الأرخبيل. وكجزء من هذا المشروع، التقى رئيس الأركان الإسرائيلي هرتسي هاليفي بقائد القيادة المركزية الأمريكية مايكل كوريلا وقادة عسكريين من المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن في البحرين في يونيو

وقد أشار مقال نشر في عام 2020 من قبل موقع الجالية اليهودية الناطقة بالفرنسية أن الإمارات وإسرائيل تخططان لإنشاء قاعدة في جزيرة سقطرى.

وفي 9 أيلول/ سبتمبر 2020، أكد موقع الاستخبارات الفرنسي «إنتليجنس أونلاين» وصول ضباط مخابرات إماراتيين وإسرائيليين إلى الجزيرة نهاية أغسطس/آب 2020.

وأوضح أن المجلس الانتقالي الجنوبي يتعرض لضغوط من الإمارات للموافقة على إنشاء قاعدة استخباراتية إماراتية إسرائيلية مشتركة

ووفقا لتقرير نشره المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تضم جزيرة سقطرى قاعدة استخباراتية إماراتية حيث يمكن نشر أجهزة استشعار إسرائيلية الصنع لتحديد مواقع الصواريخ والطائرات الإيرانية المسيرة

وقد يكون مشروع القاعدة العسكرية في جزيرة عبد الكوري جزءا من تكامل استخباراتي عسكري يشمل قواعد إماراتية وغربية تطل على خليج عدن ومضيق باب المندب

وقد وثقت صور الأقمار الصناعية أعمال بناء جديدة في الميناء، والتي غالبا ما كانت تستخدم لتخزين الأسلحة والمعدات الإماراتية تحت إشرافها المباشر من 2017 إلى 2022. كما تستخدم القوات ميناء المخا في اليمن لنقل الإمدادات العسكرية إلى الميليشيات التي تدعمها على الساحل الغربي لليمن

أرخبيل سقطرى هو واحد من 22 محافظة في اليمن، ويقع على بعد حوالي 350 كيلومترا جنوب اليمن وحوالي 250 كيلومترا شرق الصومال. وتبلغ مساحة الجزيرة الرئيسية 3650 كيلومترا مربعا، والجزر الأخرى صغيرة، وبعضها غير مأهول

وفي عام 2018، كجزء من الحرب الأهلية اليمنية، نزلت القوات العسكرية الإماراتية على الجزيرة وسيطرت على النقاط الرئيسية. واليوم، يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على الجزيرة بحكم الأمر الواقع، بدعم من الإمارات العربية المتحدة

لقد فعلت الإمارات كل شيء لتحقيق السيطرة على الأرخبيل. كما جندت 900 شاب من الجزيرة ونقلتهم إلى الإمارات. أما بالنسبة لإسرائيل، فليس لها وجود مباشر في أرخبيل سقطرى، لكن كل ما يحدث هناك يهدف إلى خدمة أمنها من خلال حليفتها الإمارات، مع توفير معظم المعلومات الاستخباراتية

https//:www.jpost.com/israel-news/article812330-

السلام الهش: الصراع في اليمن في ظل خفض التصعيد الاقتصادي والتوترات السياسية

شيبا إنتليجنس

ردا على التهديدات المستمرة من الحوثيين باستهداف كل من الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية، قررت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا التراجع عن القرارات الأخيرة التي اتخذها البنك المركزي اليمني. وقد أثارت هذه القرارات، التي تهدف إلى استعادة السيطرة على القطاع المصرفي في البلاد، مخاوف من التصعيد العسكري. وبناء على طلب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، وافقت الحكومة اليمنية على إلغاء هذه الإجراءات والدخول في مفاوضات مع الحوثيين

حرب موازية يقودها البنك المركزي

وفي 30 أيار/مايو، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن، العاصمة المؤقتة للبلاد، قرارا بتعليق التعاملات مع ستة بنوك ومؤسسات مالية يمنية تقع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بعد انقضاء مهلة 60 يوما لنقل مقراتها إلى عدن. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البنك توجيها آخر يحث جميع الأفراد والمؤسسات التجارية والشركات والكيانات الأخرى والمؤسسات المالية التي تمتلك عملة ورقية قديمة، قبل عام الإصدار لعام 2016 من مختلف الفئات، على إيداعها في غضون 60 يوما من تاريخ الإعلان. كما ألغى البنك المركزي تراخيص 26 شركة صرافة وأمر بإغلاق فروعها إلى أجل غير مسمى بسبب انتهاكات أنظمة وتعليمات البنك

وجاءت هذه القرارات بعد قرارين سابقين يفرضان إنشاء شبكة تحويلات داخلية موحدة، وحظر التعامل مع 12 جهة دفع إلكتروني غير مرخصة، ووقف العمليات بشكل دائم في شبكات التحويلات المالية المحلية المملوكة للبنوك أو المؤسسات المالية أو شركات الصرافة العاملة في اليمن. كل هذه الإجراءات شكلت حربا موازية على الجبهة الاقتصادية في اليمن، حيث تحاول الحكومة اليمنية الحصول على ميزة على جماعة أنصار الله الحوثي، التي تهدد باستئناف عملياتها العسكرية

وفي خطوة مفاجئة، أعلنت الحكومة اليمنية قبولها دعوة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للتراجع عن جميع القرارات الأخيرة. وقالت الحكومة في بيان إنها «ترحب بمضمون إعلان المبعوث الخاص للأمم المتحدة بشأن إلغاء القرارات الأخيرة ضد العديد من البنوك والقطاع المصرفي، واستئناف الرحلات الجوية عبر مطار صنعاء الدولي، وتسهيل الرحلات الجوية إلى وجهات أخرى بما في ذلك مطارات عمان والقاهرة ومومباي حسب الحاجة»

ويبدو أن هذا التراجع يأتي دون أي شروط، ولا حتى شرط استئناف صادرات النفط، التي منعها الحوثيون من خلال تهديد الموانئ بالصواريخ. لم تطالب الحكومة الشرعية بتصدير النفط مقابل إلغاء قراراتها. وبدلا من ذلك، يبدو أن هذا التراجع هو مقدمة لجلسات حوار بشأن القضايا الاقتصادية والإنسانية. وتأمل الحكومة اليمنية أن يؤدي ذلك إلى «تهيئة الأجواء لحوار بناء لإنهاء جميع الممارسات المدمرة ضد القطاع المصرفي والاقتصاد والعملة الوطنية أيضا»

وأثار قرار الحكومة غضبا شعبيا، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، حيث تستمر العملة في التدهور وتصبح أكثر انقساما بعد أن فرض الحوثيون قيمة محددة على العملة القديمة. توقع الجمهور توحيد العملة مقابل تراجع الحكومة عن قراراتها. ومع ذلك، زعمت الحكومة في بيانها أن إصلاحاتها الاقتصادية تهدف إلى حماية الوضع القانوني للدولة، وتمكين البنك المركزي اليمني من ممارسة حقوقه الحصرية في إدارة السياسة النقدية، وحماية القطاع المصرفي والمودعين، والتخفيف من العواقب الكارثية لتوقف صادرات النفط على العملة الوطنية والفئات الأكثر ضعفا في جميع أنحاء البلاد. واتخذ قرار الحكومة بالتراجع عن سياساتها «لتجنب تعريض الشعب اليمني في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات الحوثي قسرا لمزيد من الأعباء المعيشية وتمكينه من السفر». لم ترد الحكومة على الاتهامات بأنها تراجعت عن قرارها بسبب ضغوط خارجية، مما جعلها «خالية من سلطة صنع القرار»

وفي حادث متصل، أصدرت الأحزاب السياسية بيانا في منتصف الشهر حذرت فيه من أن «أي تراجع عن القرارات التي يتخذها البنك المركزي ومجلس القيادة الرئاسي ستكون له عواقب وخيمة على الوضع القانوني للدولة. فهو لن يحرم الدولة من مصادر قوتها الاستراتيجية فحسب، بل سيجرد السلطة الشرعية من شرعيتها الدستورية والقانونية والسياسية والشعبية والأخلاقية. مثل هذا الانعكاس سيقود البلاد وشعبها وحكومتها نحو عدم اليقين، ويديم الانقلاب والحرب، ويترك آثارا ضارة قد يكون من الصعب معالجتها في المستقبل»

المشاكل الاقتصادية ومضاعفاتها

وقد أصدر الحوثيون بيانا يلخص الاتفاق ويتضمن عدة بنود رئيسية. ووفقا للمتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، فإن الاتفاق يستلزم ما يلي: «إلغاء القرارات والإجراءات الأخيرة ضد البنوك من قبل الطرفين، مع الالتزام بالامتناع عن اتخاذ إجراءات مماثلة في المستقبل. استئناف رحلات الخطوط الجوية اليمنية بين صنعاء والأردن، وزيادة عدد الرحلات إلى ثلاث رحلات يوميا، وتسيير رحلات إلى القاهرة والهند يوميا أو حسب الحاجة. عقد اجتماعات لمعالجة التحديات الإدارية والفنية والمالية التي تواجهها الشركة. وبدء المناقشات حول جميع القضايا الاقتصادية والإنسانية على أساس خارطة الطريق»

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال غالبية اليمنيين متشككة في قدرة الاتفاق على حل القضايا الاقتصادية الملحة، مثل إعادة توحيد العملة، واستئناف صادرات النفط، ومعالجة دفع الرواتب. ويشير الانقسام الاقتصادي المستمر والتعبئة العسكرية المستمرة إلى أن احتمال حدوث مزيد من الانهيار في القطاع المصرفي والعملة اليمنية، فضلا عن تدهور الظروف المعيشية للمواطنين، لا يزال مرتفعا. ووفقا لمكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانز غروندبرغ، يوم الثلاثاء 23 يوليو/تموز 2024، فإن الاتفاق بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا وجماعة الحوثي هو جزء من إجراءات لتهدئة التوترات المتعلقة بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية

ومع ذلك، قال سفير اليمن، عبد الله السعدي، في بيان أمام مجلس الأمن الدولي خلال الجلسة المفتوحة حول الوضع في الشرق الأوسط (اليمن)، «منذ 25 يونيو/حزيران 2024، تحتجز ميليشيات الحوثي أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية وأطقمها، وتجمد حسابات الشركة، التي تتجاوز 100 مليون دولار، منذ مارس 2023». وأعرب عن أسف الحكومة للمفاوضات المتعثرة حول ملف الأسرى والمعتقلين والتي جرت مؤخرا في سلطنة عمان المجاورة، والفرص الضائعة لأي تبادل خلال هذه الجولة

كما اتهم السعدي الحوثيين ب «جلب التدخلات الخارجية ومواصلة نهجهم المدمر وأشكال العنف المختلفة والتصعيد العسكري وإصرارهم على إفشال جهود السلام وإطالة أمد الحرب في اليمن والمنطقة وتعريض الأمن والسلم الإقليمي والدولي للخطر». وحذر من اللجوء إلى تصعيد شامل وإعادة الوضع إلى المربع الأول، الأمر الذي من شأنه أن يفاقم المعاناة الإنسانية التي طال أمدها، ويدمر ما تبقى من الموارد المعيشية غير الكافية للشعب اليمني، ويبدد الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب واستعادة مسار السلام والاستقرار والتنمية

وفي حين أن الاتفاق بين الحكومة اليمنية الشرعية والحوثيين يمثل خطوة نحو خفض التصعيد، إلا أن التحديات المقبلة لا تزال كبيرة، حيث إن الانقسامات الاقتصادية العميقة الجذور، والتعبئة العسكرية المستمرة، والافتقار إلى حلول دائمة ومستدامة للمشاكل الاقتصادية، كلها تسلط الضوء على الطبيعة الهشة لهذا التقدم

https//:shebaintelligence.uk/fragile-peace-yemens-struggle-with-economic-de-escalation-and-political-tensions

مـــركز أبعاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center

00967737887778
00967737887778
abaadstudies
abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.